

السنة التاسعة

العدد ٣٣٤

الجريدة الرسمية للملك فيصل بن عبدالعزيز

و ٢١ كانون الثاني ١٩٣٢

عمان: الخميس في ١٣ رمضان ١٣٥٠

على هامش

الفصل ١٧٠

الصفحة

- ٦٨ مشروع قانون ينقص على فرض ضريبة موحدة على الاراضي بدلاً من
ضريبة الويركو والعشر وبدل الخربق
٧٣ مشروع قانون معدل للرسوم التي تستوفى في دائرة تسجيل الاراضي
٧٥ نظام خاص حول التصريح باستيراد الماعز والغنم من سوريا
٧٦ توقيف احكام قانون ضريبة الدقيق الاجبي لسنة ١٩٢٠

هكذا من الأصل

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي مشروع «قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٢» وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه

مشروع

قانون ينص على فرض ضريبة موحدة على الاراضي بدلاً من ضريبة الويركو والعشر وبدل الطريق

- اسم القانون ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٢) .
- التعاريف ٢ - للعبارة التالية في هذا القانون واياته انظمة تصدر بموجبه المعاني الآتية :-
- تعني عبارة (ارض القرية) الارض الواقعة ضمن حدود قرية ما حسبها عينت هذه الحدود بموجب احكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٣٠ .
- تشمل عبارة (اكبر موظف اداري) المتصرف وقائم المقام ومدير الناحية .
- تعني كلمة (المتصرف) الشخص الذي يستوفي بدلات ايجار الارض او نواتجها سواء كان تصرفه هذا بسند تصرف او بدون سند . على انه اذا اجر ذلك الشخص الارض الى مستأجر مابعد شفوياً كان ام خطياً تعهد فيه المستأجر ان يدفع الويركو والعشر المستحقين عن تلك الارض او الضريبة المفروضة بدلاً منها بموجب هذا القانون فيحذف يقوم للمستأجر في هذه الحالة مقام للمتصرف .
- صلاحية المجلس ٣ - للمجلس التنفيذي ان يعلن بقرار يصدقه سمو الامير المعظم وينشر في الجريدة التنفيذية بأعطاء الرسمية انه ستفرض على القرى المذكورة فيه ضريبة سنوية عن قطع الاراضي الواقعة ضمن تلك القرى حسب احداثت بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثامنة من قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٣٠ .
- اراضي بدلاً من الويركو والعشر وبدل الطريق
- تحل هذه الضريبة محل الويركو والعشر وبدل الطريق وتعرف فيما بعد بـ (ضريبة الاراضي) وتحقق وتؤدى وفقاً لاحكام هذا القانون اعتباراً من

هذا من الأصل

التاريخ المعين في القرار .

الفناء الوير كوء - اعتباراً من التاريخ المعين في القرار تلغى ضرر بيتا الوير كوء والعشر المفروضة والعشر وبديل على اراضي القرى المذكورة فيه وكذلك بدلات الطريق المفروضة على الطريق اعتباراً من افراد تلك القرى والعشائر على ان لا يؤثر هذا الالفاء على تحصيل اي مبلغ التاريخ المعين في من الوير كوء او العشر او بدلات الطريق كان مستحقاً قبل التاريخ المعين في القرار . وتسري احكام هذه المادة ايضاً في الاحوال التي كانت فيها ضرر بيتا العشر والوير كوء مفروضة على غير اساس الارض .

معدل الضريبة - تستوفي ضريبة الاراضي من التصرف وتحقق على معدل (٦) في المئة من واساس تحقيقها دخل الارض السنوي حسب التقدير الجاري بمقتضى احكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتسميتها سنة ١٩٣٠ مع مراعاة اي تصحيح قد تجريه اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون .

نشر قائمة التثمين ٦ - تنشر مع القرار او بعده بأسرع ما يمكن قائمة تسمى فيما بعد (قائمة التثمين) وتكون محتوية على قطع الاراضي في كل قرية مذكورة في القرار مع الدخل السنوي المقدّر لها بمقتضى احكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتسميتها لسنة ١٩٣٠ .

الاعتراض على قائمة ٧ - (١) لاهالي اية قرية او افراد اية عشيرة بشعرون بأجحاف متأثر عن قائمة التثمين من جراء عدم صحة تقدير الدخل السنوي لاية قطعة او قطع معينة من اراضي قريتهم ان يقدموا قبل مرور عشرين يوماً على نشر القائمة استدعاء الى اكبر موظف اداري يبينون فيه اسباب اعتراضهم بالتفصيل .

(٢) تنظر في الاعتراضات على قائمة التثمين لجنة خاصة مؤلفة من وزير العدلية ومدير الخزينة ومدير الزراعة فأما ان تؤيد التقدير الواقع او تزيده او تخفضه ويكون قرارها قطعياً .

(٣) يدفع للخزينة عن كل اعتراض يقع على قائمة التثمين تأمين قدره واحد في المئة من مبلغ الدخل السنوي المقدّر للقطع الواقع عليها ذلك الاعتراض بشرط ان لا يتجاوز مقدار هذا التأمين خمسة جنيهات عن

كل قطعة . يعاد التأمين المذكور الى صاحبه اذا قررت اللجنة الخاصة تخفيض التقدير الاصلي . اما اذا كان قرارها مؤيداً للتقدير الاصلي او قاضياً بزيده فيصبح التأمين حينئذ حقاً للخرينة .

احالة قائمة التامين ٨ - بعد ان تبت اللجنة الخاصة في جميع الاعتراضات الواردة على قائمة التامين النهائية الى المحاسب تحال هذه القائمة على المحاسب بشكها المصحح نهائياً .

تعيين لجان توزيع ٩ - (١) على المحاسب ان يجهر اكبر موظف اداري بان قائمة التامين قد سلمت اليه وان يطلب منه تعيين لجنة لتوزيع الضريبة لكل قرية او عدة قرى مذكورة في القائمة .

(٢) تولى لجنة توزيع الضريبة من مختاري القرية او شيوخ العشيرة ومن اشخاص آخرين من وجوهها يبينهم اكبر موظف اداري على ان لا يزيد عدد هؤلاء الاشخاص على اربعة . وعندما تكون اراضي القرية لغير عشيرة واحدة فلا اكبر موظف اداري ان يعين لجنة توزيع من اشخاص ذوي خبرة ومقدرة على القيام بهذه المهمة على ان يكونوا من المتصرفين بأراضي تلك القرية او عدة القرى وان لا يزيد عددهم على ستة .

(٣) لرئيس الوزراء ان يعين موظفين لمراقبة اعمال لجان توزيع الضريبة . تقسيم الضريبة على ١٠ - على اكبر موظف اداري ان يعلم لجنة التوزيع في كل قرية او عدة قرى المتصرفين بمقدار الضريبة المتحققة على اراضي تلك القرية او القرى حسب ما هو مبين في قائمة التامين النهائية وحينئذ تنظم اللجنة المذكورة جدولاً يتضمن اسماء المتصرفين بتلك الاراضي ومقدار الضريبة التي فرضت على كل منهم بنسبة ما هو متصرف به من الاراضي .

نشر جدول التوزيع ١١ - تحفظ نسخة عن جدول التوزيع لدى اكبر موظف اداري وتعلق نسخة اخرى على باب الجامع او في موضع آخر ظاهر في القرية .

الاعتراض على ١٢ - (١) يحق لكل من ظهر اسمه في جدول التوزيع ان يعترض عليه اما على اساس انه غير متصرف بأرض ما في القرية او ان الضريبة المربطة عليه في الجدول اكثر من المبلغ الذي يجب ان يكون مكافأته بالنسبة

الى ماهو بتصرفه من الاراضي .

(٢) تقدم الاعتراضات على جدول التوزيع باستدعاء الى اكبر موظف

اداري خلال (١٥) يوماً من تاريخ تعليق الجدول في القرية .

(٣) تنظر في الاعتراضات على جدول التوزيع لجنة استثنائية مؤلفة برئاسة

اكبر موظف اداري او من يقوم مقامه ومن موظف يعينه رئيس

الوزراء وعضو آخر ينتخبه المجلس الاداري من بين اعضائه . وعلى

هذه اللجنة ان تقوم بمبتهلها في القرية ذات العلاقة ويكون قرارها

قطعيًا .

(٤) اذا ظهر للجنة الاستثنائية عند النظر في اعتراض ما ان المعارض ليس

متصرفًا بأرض في القرية وان المتصرف بها شخص آخر فعليًا ان تبلغ

ذلك الشخص ان يبين اعتراضاته خلال اسبوع واحد وبعدئذ تقرر

فرض الضريبة على المتصرف . اما اذا لم يكن هنالك من يكلف

بالضريبة بدلا من الشخص المرفوع اسمه فيوزع مقدار تلك الضريبة

على المتصرفين الآخرين بنسبة ماهو بتصرفهم من الاراضي .

(٥) وكذلك اذا ظهر للجنة الاستثنائية عند النظر في اعتراض ما ان مقدار

الضريبة المترتبة على المعارض في جدول التوزيع اكثر من المبلغ الذي

يجب ان يكون مسكلاً به بالنسبة لماهو بتصرفه من الاراضي فتوزع

حينئذ ذلك المبلغ الذي تنزله عن المعارض على المتصرفين الآخرين

بنسبة ماهو بتصرفهم من الاراضي .

(٦) بعد ان تبت اللجنة الاستثنائية في جميع الاعتراضات وتصحح جدول

التوزيع وفاقاً لقراراتها تصدق ذلك الجدول نهائياً وتحيل على المحاسب .

اذا زادت اراضي القرية من جراء تفويض اقسام من اراضي الدولة

لأهالي تلك القرية فتضاف تلك الزيادة الطارئة مع مبلغ الدخل

السوي الناشئ عنها الى قائمة التثمين .

اما الدخل السنوي الذي تنتجه اراضي الدولة المفوضة بالصورة

الآتفة الذكر فيعتبر ذلك الدخل السنوي المقدر لها بمقتضى احكام

زيادة اراضي القرية ١٣ -

تفويض اراضي

الدولة

هكذا من المأخوذ

قانون تحديد الاراضي ومسحها وتقييمها لسنة ١٩٣٠ .
وكذلك تضاف الى جدول توزيع الضريبة المحتص بالقرية المذكورة
تلك الزيادة في مبلغ الضريبة المتحققة على تلك القرية وتبين فيه
اسماء الاشخاص المكلفين بدفعها .

مراجعة جدول ١٤- (١) تصحح جداول التوزيع في كل سنة في تاريخ يحدده مدير الحزينة
التوزيع سنوياً من قبل لجنة تدعى لجنة المراجعة يعينها اكبر موظف اداري وتؤلف
بالصورة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون .

(٢) تطبيق احكام المادتين ١١ و ١٢ من هذا القانون على جداول التوزيع
الجديدة التي تنظمها لجان المراجعة .

تحصيل ضريبة ١٥- تجبى ضريبة الاراضي دفعة واحدة او على اقساط حسبما يقرره المجلس
الاراضي التنفيذي الذي عليه ان يعين كذلك ميعاد او مواعيد دفعها . وتطبق
احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به اذ ذاك في جباية
ضريبة الاراضي .

١٦- في الاحوال التي تزيد فيها الضريبة على الضرائب التي حلت محلها
الضريبة للمذكورة بخمسة وسبعين في المئة تدفع هذه الزيادة في
الستين الاولتين اعتباراً من التاريخ الذي يعمل فيه هذا القانون
على معدل ثلث وثلاثي مقدار الزيادة المستحقة وبعد ذلك التاريخ
يصبح مجموع الزيادة مستحق الدفع .

تخفيضات ١٧- لاشئ في هذا القانون يحول دون تطبيق قانون ضريبة الابدية والاراضي
لسنة ١٩٢٥ ضمن حدود مناطق البلديات .



هكذا من الاراضي

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي «مشروع قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢» وسيمال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه

مشروع

قانون معدل للرسوم التي تستوفي في دائرة تسجيل الاراضي

المادة

- ١- يسمى هذا القانون قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ ويعمل به ابتداء من اول الشهر الذي يلي تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢- اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه هذا القانون نافذ المفعول تستوفي دوائر تسجيل الاراضي الرسوم المبينة في الجدول الملحق بدلا من الرسوم التي كانت تستوفيها حتى ذلك التاريخ .
- ٣- (١) حيثما ذكر في الجدول الملحق ان الرسم يحسب بالنسبة الى قيمة المال غير المنقول فان قيمة المال غير المنقول تعتبر قيمته المدونة في سجلات دوائر التسجيل . على انه اذا رأى مدير الاراضي ان تلك القيمة المدونة ليست القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له ان يوعز بتقدير قيمة له وفي هذه الحالة يستوفي الرسم بنسبة مبلغ تلك القيمة المقدرة .
- (٢) وكذلك في حالة البيع اذا رأى مدير الاراضي ان بدل البيع ليس القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له ان يوعز بتقدير قيمة له وفي هذه الحالة يستوفي الرسم بنسبة مبلغ تلك القيمة المقدرة .
- (٣) في حالة التسجيل الجديد او اذا كانت قيمة المال غير المنقول غير مدونة في سجلات دوائر التسجيل فعلى مدير الاراضي ان يوعز بتقدير قيمة لتلك المال ويستوفي الرسم بنسبة مبلغ القيمة المقدرة .
- ٤- يظل استيفاء حصة الولاية .
- ٥- (١) يظل في شرق الاردن العمل بالقانون الموقت بتعديل الرسوم المستوفاة عن فراغ وانتقال الاموال غير المنقولة المورخ في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٣٢ و ٢٧ شباط سنة ١٣٢٩

هذا من الاصل

وذيليه المؤرخين في ٢٢ شوال سنة ١٣٤٣ و ٢٠ آب سنة ١٣٤١ .
(٢) يلقى قانون اجور لجان الكشف في قضايا التسجيل لسنة ١٩٢٦ المنشور في العدد ١٥٠
من الجريدة الرسمية وقانون تعديل رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٩ وقانون تعديل
رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣١ .

الجدول

رقم	نوع المعاملة	الرسوم	الحصة الادنى للرسم
١	البيع	٢ في المئة من بدل البيع	٥٠٠
٢	المبادلة	١ في المئة من مجموع قيمتي المالكين المتبادلين	٥٠٠
٣	الهبة	٢ في المئة من قيمة المال الموهوب	٥٠٠
٤	الانتقال		
	(أ) -- للاصول والفروع	١ في المئة من قيمة المال المنتقل	٥٠٠
	اولزوج او الزوجة		
	(ب) -- للاخوان والاخوات	٢ في المئة من قيمة المال المنتقل	٥٠٠
	او فروعهم		
	(ج) -- للورثة غير المذكورين	٣ في المئة من قيمة المال المنتقل	٥٠٠
	في الفقرتين (أ) و (ب)		
٥	ترك الاموال غير المنقولة بوصية		
	(أ) -- للاصول والفروع او	١ في المئة من قيمة المال الموصى به	٥٠٠
	للزوج او الزوجة		
	(ب) -- للاخوان او الاخوات	٢ في المئة من قيمة المال الموصى به	٥٠٠
	او لفروعهم		
	(ج) -- للاشخاص غير المذكورين	٣ في المئة من قيمة المال الموصى به	٥٠٠
	في الفقرتين (أ) و (ب)		
٦	الافراز	١ في المئة من قيمة المال المفروز	٥٠٠
٧	حق القرار	٢ في المئة من قيمة المال الجاري تسجيله	٥٠٠

هكذا من الأصول

تابع الجدول

الحد الأدنى للرسم

رقم	نوع المعاملة	الرسم	مل
٨	التسجيل الجديد	٢ في المئة من قيمة المال الجاري تسجيله	٥٠٠
٩	التأمين	$\frac{1}{2}$ في المئة من مقدار التأمين	٥٠٠
١٠	تحويل التأمين	$\frac{1}{2}$ في المئة من المقدار المستحق عن التأمين عند التحويل	٥٠٠
١١	بيع المال المؤمن بالمراد	٢ في المئة من الثمن المتحققة علاوة على الرسم الواجب استيفاءه عن تسجيل البيع	٥٠٠
١٢	إخراج قيد	١٥٠ مل عن كل قيد	—
١٣	تصحيح السجل	$\frac{1}{4}$ في المئة من قيمة المال الجاري عليه التصحيح	٢٥٠
١٤	تجري السجل	٢٠٠ مل عن كل مال يجري التجري عليه	—
«يستوفى هذا الرسم عندما لا يبرز الطالب تاريخ القيد المختص به»			
١٥	الكشف أو المساحة	٥٠٠ مل عن كل يوم أو جزء من اليوم لكل موظف يستخدم	—
١٦	نماذج مطبوعة	١٠٠ مل عن كل سند تصرف يعطى	—

نظام خاص

— حول التصريح باستيراد الماش والغنم من سوريا —
 عملاً بالصلاحيات المخولة إلى بموجب الفقرة (ب) من المادة (١٩) من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ .
 انارئيس وزراء حكومة شرق الاردن أمر بوضع النظام الآتي موضع العمل :
 اولاً - بصرح بأدخال الماعز والأغنام من سوريا الى شرق الاردن .
 ثانياً - يبقى المنع على الابقار نافذاً .

ثالثاً - يلقى النظام الصادر في العدد ٢٩٩ من الجريدة الرسمية .

رابعاً - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٨-١-١٩٣٢

رئيس الوزراء

عبد الله سراج

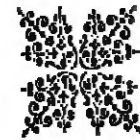
توقيف احكام قانون ضريبة الدقيق الاجنبي لسنة ١٩٣٠

قرر المجلس التنفيذي في جلسته المتعقبة بتاريخ ٦-١-١٩٣٢ استناداً للمادة الخامسة من قانون ضريبة البلديات عن الدقيق الاجنبي لسنة ١٩٣٠ توقيف احكام ذلك القانون في شرق الاردن لغاية شهر نيسان سنة ١٩٣٢ وقد افترن هذا القرار بموافقة صاحب السمو الملكي الامير المعظم ايده الله .

رئيس الوزراء

١٨-١-١٩٣٢

عبد الله سراج



هكذا من المصحف